المصـــــدر : الوطن السعودية
التـــاريخ : 31-03-2006 العـــدد : 2009
الصفحـات : 12 المسلسل : 77

طيبة: المجلس الوسيلة الأولى لطرح آراء الشعب

الخطاب الملكي يركز على جوانب الإصلاح السياسي والإداري والاجتماعي

الرياض: هشاري التركي

قال نائب رئيس مجلس الشورى المهندس محمود بن عبد الله طيبة: إن المواطن أصبح الآن ينظر إلى مجلس الشورى على أنه النافذة الأولى لتقبل آرائه ومقترحاته وأنه المجال الأنسب ليطرح من خلاله ما يهم المواطن.

جاء ذلك في تصريح له بمناسبة قرب افتتاح خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز لأعمال السنة الثانية من الدورة الرابعة لمجلس الشورى، مشيراً إلى الدعم الذي يلقاه المجلس من خادم الحرمين الشريفين الذي يقود سفينة الإصلاحات في مختلف المجالات، مضيفاً: يجب أن نراجع مسيرة المجلس ومدى ما قدمه في ظل دعم القيادة لنا حتى ندرك أهمية ما قدمه المجلس من مشاريع وأعمال، وهل هو بالفعل بحاجة إلى مزيد من التطوير، والذي يعول عليه الكثير بأن يساهم في مسيرة الإصلاح والتطوير التي تنتهجها القيادة، مبيناً أن زيادة عدد أعضاء مجلس الشورى خلال دوراته الأربع من 60 عضواً في دورته الأولى ليصبح في الدورة الرابعة 150 عضواً انعكس إيجاباً على سير العمل في مجلس الشورى وأضفى على المجلس طابعاً عملياً يحقق له الارتقاء التدريجي بالعمل كماً ونوعاً. ثم ما تلا ذلك من تعديل المادتين 17، 23 من نظام عمل المجلس، الذي أعطى المجلس صلاحيات اقتراح سن الأنظمة وتعديلها، مما انعكس بدوره على أداء المجلس وصلاحياته، التي نتطلع إلى المزيد منها.

وشدد المهندس طيبة على أن تجربة الشورى في السعودية تجربة ثرية وحافلة بالعديد من الإنجازات، فمن خلال اجتماعات 150 عضواً يمثلون كل مناطق السعودية في لقاءات مستمرة 3 أيام من كل أسبوع على مدى 4 أعوام متتالية، تناقش كل القضايا التي تعنى بالشأن العام مستهدفاً تحقيق المصلحة العامة وإقرار النفع العام للوطن، ولابد من التنويه هنا إلى أن السنة الأولى من الدورة الرابعة كانت متميزة بما حققته من إنجازات تمثلت في دراسة وتناقش العديد من الأنظمة واللوائح والمعاهدات والاتفاقيات، وتقارير الوزارات السنوية والكثير من القضايا التي تهم المواطن في حياته وحاضره ومستقبله، وإجازة الكثير من الأنظمة والتشريعات الحكومية، وغير ذلك من المهام والمسؤوليات التي تحقق لها النجاح، حيث جرت دراسة ومناقشة تلك الموضوعات والقضايا في أجواء من المنهجية العلمية التي تتسم بالمصارحة والشفافية، وتعكس حرص الأعضاء على خدمة المصلحة العامة، وتحقيق تطلعات القيادة، وآمال المواطن، مؤكداً الحاجة لمزيد من الإصلاحات قائلاً: إن الوطن لا يزال يخوض ملحمة البناء والإصلاح التي يقودها خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز، وجند كل إمكاناته لها، وهي ملحمة مستمرة بشكل متوازن وعقلاني في جميع مناحي الحياة من خلال خطط التنمية الشاملة.

من جانبه تحدث الأمين العام لمجلس الشورى الدكتور صالح بن عبدالله المالك قائلاً: إن الخطاب الملكي الكريم الذي يلقيه الملك في انطلاقة السنة الثانية من الدورة الرابعة، سيتضمن شرحاً مفصلاً لسياسة الدولة الداخلية والخارجية، وسيكون منهجاً أو برنامجاً وطنياً تنفيذياً للإصلاح مما يلزم كل الجهات الحكومية والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني، بعدم الإبطاء في تنفيذ مضامينه، حيث من المتوقع أن يتضمن الخطاب على كثير من جوانب الإصلاح السياسي والإداري والاجتماعي.

وقال الدكتور صالح المالك: إن خطوات الإصلاح تأتي متوازية مع التطور المتوازن والتدريجي للمجتمع الذي لا يبنى على الاندفاع السريع بل العاقل والمتزن، موضحاً أن المجلس عقد في دورته الأولى 141 جلسة، أصدر خلالها 143 قراراً، وعقدت الهيئة العامة 68 اجتماعاً أصدرت خلالها 20 قراراً.

وفي دورته الثانية عقد المجلس 305 جلسات أصدر خلالها 296 قراراً، وعقدت الهيئة العامة 55 اجتماعاً صدر خلالها 7 قرارات.

وفي دورته الثالثة عقد المجلس 307 جلسات وأصدر خلالها 86 قراراً، وعقدت الهيئة العامة 62 اجتماعاً صدر خلالها 3 قرارات. أما لجان المجلس المتخصصة والخاصة، فعقدت في الدورة الأولى 756 اجتماعاً، درست خلالها 149 موضوعاً. وفي الدورة الثانية عقدت اللجان 918 اجتماعاً، ودرست خلالها 692 موضوعاً. وفي الدورة

المصـــــدر : الوطن السعودية
التـــاريخ : 31-03-2006 العـــدد : 2009
الصفحـات : 12 المسلسل : 77

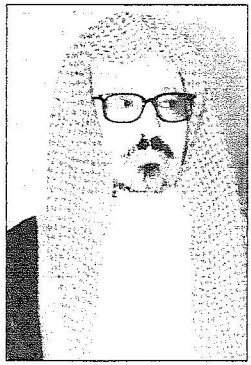

الدكتور صالح بن سعود العلي مساعد

الدكتور صالح بن عبدالله المالك

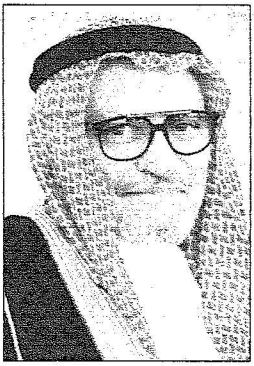

المهندس محمود بن عبد الله طيبة

الثالثة عقدت اللجان 1276 اجتماعاً، ودرست خلالها 448 موضوعاً.

وأضاف الدكتور صالح المالك: لقد قام المجلس بإصدار الكثير من القرارات وسن الكثير من الأنظمة واللوائح التي كان لها الأثر الكبير في جوانب التنمية التي تعيشها بلادنا، حيث يدرس المجلس وهيئته العامة ولجانه المتخصصة العديد من الموضوعات، منها ما انتهت دراسته فعلاً، وبعضها مازال قيد الدراسة، ومن أبرز الموضوعات التي تمت الموافقة عليها: نظام المرور، ونظام الجمعيات التعاونية، ونظام إدارة المناطق الساحلية، ونظام مكافحة الغش التجاري، ومشروع نظام استيراد المواد الكيميائية وإدارتها، ونظام الضمان الاجتماعي، ونظام الهيئة العامة للغذاء والدواء، كما أوضح أن بعض المواطنين كانوا يتساءلون عما يحدث تحت قبة الشورى، وكيف تدور المحاورات والمداولات وكيف تدرس الموضوعات وتتخذ القرارات التي سيكون للكثير منها تأثير مباشر على حياة المواطن السعودي، كما أن بعض هؤلاء يتساءل عن كفاءة الإنجازات لهذا المجلس ومدى جدوى هذه التجربة في بلادنا ويطالب بانفتاح إعلامي أوسع مما كان يمارسه المجلس في بداياته.

والحقيقة إن المجلس بدأ يأعطاء مزيد من الشفافية حول أعماله وأقام جسورا من التواصل مع وسائل الإعلام المتعددة مرئية ومسموعة ومقروءة، حيث أصبحت جلسات المجلس تبث من خلال التلفزيون السعودي يومي الخميس والجمعة من كل أسبوع، إضافة إلى برنامج متخصص عن الشورى يبث من خلال البرنامج العام في الإذاعة كل يوم سبت، وصفحات متخصصة ويومية تنشر عن الشورى في العديد من الصحف المحلية، إضافة إلى أن الفرصة متاحة لحضور الإعلاميين لجلسات المجلس وتغطيتها، وهناك موقع للمجلس على شبكة الإنترنت ينقل جلساته وأنشطته، ودعوة المواطنين لزيارة المجلس، فأبواب مجلس الشورى مفتوحة للمواطنين والمهتمين بحضور بعض جلساته ومشاهدة أعمال المجلس على أرض الواقع، مؤكدا أن مجلس الشورى في سنته الثانية من الدورة الرابعة أمامه الكثير من التحديات المهمة لتلقف هموم الوطن والمواطنين خاصة أنه أصبح يقوم بالدور الفاعل والمؤثر في التنمية.

وقال: ها نحن نسعد بلقاء قائد هذه الأمة وراعي نهضتها، خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود الذي يلقي خطابه الملكي السنوي الكريم أمام رئيس وأعضاء المجلس ليوضح سياسة الدولة الداخلية والخارجية.

من جانبه قال مساعد رئيس مجلس الشورى الدكتور صالح بن سعود العلي: أصبح الحديث الآن عن مجلس الشورى ودوره في بلادنا أكثر من أي وقت مضى

المصـــــدر : الوطن السعودية
التـــاريخ : 31-03-2006 العـــدد : 2009
الصفحـات : 12 المسلسل : 77

قياسا بمرحلة التحديث التي يخوضها المجلس الآن والتي انطلقت بحرص واهتمام من خادم الحرمين الشريفين وسمو ولي عهده الأمين، وبرز الآن ما يؤكد على دور المجلس وأهميته في مرحلتنا هذه وما قد يتلوها من مراحل من مستجدات محلية ودولية بفعل التطور المتسارع الذي تعيشه السعودية.

وقال إن الحديث والاهتمام بالمجلس يرتبط بجانب مهم وأساسي اتفق عليه أعضاء مجلس الشورى وأعضاء الحكومة والقيادة في بلادنا وهو جانب التطوير وزيادة الفعالية، الذي أعطي للمجلس بشكل أكبر مما هو قائم سابقا وتحديدا في تعزيز صلاحيات المجلس، حيث نرى مزيدا من التطوير تمثل في زيادة أعضاء المجلس إلى 150 عضوا من مختلف التخصصات، ومنحه مزيدا من الصلاحيات في كل دورة جديدة ليضطلع بدور أكبر تجاه كافة قضايا المواطن والوطن على حد سواء.

وأردف الدكتور العلي قائلا: إننا لنفخر بتمسك هذه البلاد منذ تأسيسها بمنهج الشورى بوصفه مبدأ من مبادئ الدولة الإسلامية ومرتكزاتها منذ أن وحد هذا الكيان صقر الجزيرة الملك عبدالعزيز، رحمه الله، وإنشاء مجلس الشورى منذ السنة الأولى لإتمام مسيرة التوحيد، مشيراً إلى أن الأوامر الملكية الكريمة التي صدرت منذ تولى خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز بزيادة مرتبات موظفي الدولة كافة من مدنيين وعسكريين ومتقاعدين جاءت لتلمس هموم المواطنين وحاجاتهم ودفعاً لاقتصادنا الوطني المتنامي بيد كريمة حانية ورؤية بعيدة كما شملت تلك الأوامر الكريمة زيادة مخصصات الضمان الاجتماعي، وتخصيص مبالغ لتحسين وتطوير الخدمات لقطاعات المياه والكهرباء والصحة والطرق والتربية والتعليم العالي، ولاسيما تلك الجامعات الجديدة التي فتحت في مناطق متعددة من المملكة لتسهم في استيعاب خريجي الثانوية العامة المتنامي عددهم، بالإضافة إلى تخصيص مبالغ إضافية للإسكان الشعبي في مختلف مناطق المملكة، ورفع رأسمال بنك التسليف، وصندوق التنمية الصناعية، وصندوق التنمية العقارية، والإسراع بدعم برنامج الصادرات السعودية، وتخصيص ما تبقى من فائض الميزانية لتسديد الدين العام.

وقال: لقد قام خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبدالعزيز آل سعود، بالجهود البارزة في التوجه نحو الإصلاح والتحديث الشامل لكل مؤسسات الدولة وقطاعاتها، بخطى ثابتة رصينة تنبع من الداخل، وفقاً لحركة المجتمع وتطوره ملتزمة بثوابت ديننا متمشية مع الحسن من عاداتنا والأصيل من تقاليدنا مواكبة روح العصر.